



أثر التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي على النمو الاقتصادي

أ.بن يوب لطيفة

جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

أ. عوار عائشة

جامعة تلمسان، الجزائر

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية دراسة أثر التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي على النمو الإقتصادي خلال الفترة 1981-2011، باستخدام طرق قياسية تعتمد على إجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية واختبار التكامل المتزامن ومن ثم نموذج تصحيح الخطأ وذلك لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات التالية : الناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر. توضح النتائج الإحصائية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات هذا يعني أن التكامل الاقتصادي الخليجي له تأثير ايجابي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء لذا ينبغي عليها تفعيل جهودها للوصول إلى أرقى مراحلها.

الكلمات المفتاحية:

التكامل الاقتصادي، مجلس التعاون الخليجي، النمو الاقتصادي، التكامل المتزامن.

Abstract:

This paper investigates the effect of economic integration among GCC countries on the economic growth during the period 1981-2011, using econometrics methods such as the unit root tests of stationary, co-integration tests, and error correction models, in order to know the nature of the relationship among the following variables : Gross Domestic Product, Intra-Trade and Foreign Direct Investment. Our findings exhibit a positive effect of the integration between the GCC countries basing on an equilibrium relationship in the long term, which require more efforts to realize this purpose

المقدمة:

إن نجاح الاتحاد الأوروبي في تبني عملة مشتركة ألا وهي الأورو شجع تجمعات اقتصادية أخرى عبر العالم من بينها دول مجلس التعاون الخليجي على تفعيل مسيرتها نحو إصدار عملة مشتركة، حيث أنشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة 1981 م وظل العمل الاقتصادي المشترك محدود نسبياً تمثل في قيام منطقة التجارة الحرة في سنة 1983 م إلى حين إقرار الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001 م التي عملت على نقل دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل، فمنذ ذلك الوقت حظي التكامل الاقتصادي باهتمام كبير تجسد هذا الاهتمام في القرارات والانجازات التي تحققت من قيام الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة وكذا إنشاء المجلس النقدي في 2010 م الذي يعتبر نواة البنك المركزي الموحد رغم الصعوبات والعوائق ساعد على ذلك السمات التاريخية والاجتماعية المشتركة والاستقرار السياسي والإمكانات الاقتصادية الكبيرة.

وباعتبار النمو الاقتصادي هدفاً أساسياً تسعى جميع الدول الى تحقيقه، فقد تبنت دول المجلس مبدأ التكامل كاستراتيجية لدعم النمو الاقتصادي في ظل انتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

ومن هنا يتبادر للذهن الاشكالية الآتية:

ما مدى فعالية التكامل الاقتصادي في دعم النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول : نظرة شاملة عن التكامل الاقتصادي

بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي على يد كل من «viner» و«meade» و«lipsey» وبالطبع هناك الكثير غيرهم، إلا أن الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي⁽¹⁾ كانت على يد «bella balassa» عام 1962.

(1) عبد المنعم السيد علي، «الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة»، مركز دراسات الوحدة العربية،

تتعدد المفاهيم الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي، وبداية لا بد لنا أن نتعرف على مفهومه من الناحية اللغوية.

يمكن القول أن الأصل اللاتيني للكلمة⁽¹⁾ هو INTEGRITAS بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام، أما الفعل اللاتيني فهو INTEGR بمعنى يكمل، ويظهر مفهومه في القواميس اللغوية الانجليزية في المعاني التالية: تجميع أو توحيد الأجزاء، أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة، وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعض لتكوين كل متكامل.

أما من الناحية الاصطلاحية فيعرفه بيلا بلاسا على أنه⁽²⁾: عملية وواقع فهو كعملية لأنه يشمل كافة الإجراءات التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وهو كواقع لأنه يمثل تلك الحالة التي يبقى فيها أي تمييز بين هذه الوحدات.

فمن خلال هذا التكامل يمكن⁽³⁾:

- الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه الأمر الذي يترتب عليه زيادة رفاهية المستهلكين.
- إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصادية فيما بينهم مما يترتب عليه امتصاص للضغط الفائض، وتخفيف من حدة النقص، مما يترتب عليه زيادة فرص العمل.
- تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي.
- تخصص وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة.
- دعم للمركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية.

لبنان 2008، ص 27-28.

(1) نزيه مبروك، «التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية»، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 10.

(2) Bela Balassa, « The Theory of Economic Integration », R.D . Irwin, 1961, page 12-.

(3) كامل بكري، «التكامل الاقتصادي»، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية 1984، ص 41-49.

- وحتى يتم استيعاب منهجية التكامل الاقتصادي لابد من تسليط الضوء على أهم الأشكال العملية، لهذا التكامل
- فنجد⁽¹⁾:
- منطقة التجارة الحرة : وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، والتي يتم فيها إلغاء كل الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول المكونة له على أساس أن تبقى هذه القيود واردة على الدول غير الأعضاء.
- الاتحاد الجمركي : وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه ازالة كافة الحواجز الجمركية في العلاقات التجارية وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي.
- السوق المشتركة : وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم فيها إلغاء القيود على حركات عوامل الإنتاج من عمل ورأس المال.
- الاتحاد الاقتصادي : والذي يمكن اعتباره سوق مشتركة مع درجة معينة من الموائمة في السياسات الاقتصادية.
- التكامل الاقتصادي الشامل أو الاتحاد النقدي : والذي يمثل النمط الأرقى حيث يؤدي إلى ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة وذلك بإنشاء بنك مركزي موحد وعملة موحدة.

المحور الثاني : التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

منذ قيام مجلس التعاون الخليجي وتوقيع الاتفاقية الاقتصادية الخليجية في نوفمبر من عام 1981م ودول مجلس التعاون تتخذ وبصورة تدريجية قرارات على الصعيد الاقتصادي نوضحها فيما يلي:

أولاً: نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربي :

بدأت فكرة إنشاء المجلس⁽²⁾ عام 1975م عند اجتماع وزراء خارجية كل من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان،

(1) Bela Balassa. (1962), Op.cit, page 67-.

(2) مجلس التعاون الخليجي، «التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرين عاماً»، ديسمبر 2006 :2013 /03 /02

<http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=117>

العراق وإيران في مسقط عاصمة سلطنة عمان، إلا أن البداية الفعلية لإنشاء هذا المجلس ترجع إلى اجتماعات قمة أقطار الخليج العربية الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف والسعودية خلال الفترة 25-28 جانفي 1981، وقد تم الإنشاء الرسمي للمجلس في مارس 1981 والذي ضم كل من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وتمثلت أهدافه⁽¹⁾:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.
- ومن الناحية التنظيمية يتكون المجلس من ثلاثة أجهزة رئيسية هي⁽²⁾:
 1. المجلس الأعلى: وهو السلطة العليا، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ويعتبر الجهاز الرئيسي الذي يضع السياسة العامة والخطوط الأساسية لعمل المجلس.
 2. المجلس الوزاري: ويعتبر الجهاز التنفيذي للمجلس ويتكون من وزراء خارجية الأقطار الأعضاء، ويختص باقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تستهدف تطوير التعاون والتنسيق.
 3. الأمانة العامة: وتمثل الجهاز الإداري الرئيسي الذي يقوم بأعمال المؤتمرات واللجان ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري.
- ولقد اتخذ هذا المجلس عدداً من القرارات المهمة لاستكمال خطوات التكامل الاقتصادي بينها، وهو ما ستعرض اليه في الجزء الموالي.

(1) المادة الرابعة، «النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية»، 04/03/2013:

<http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143>

(2) المادة السادسة، «النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية»، 04-03-2013:

<http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143>

ثانياً: الواقع الحالي للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

أقر المجلس الأعلى في نوفمبر 1981 الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتحديد مراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، وشملت على⁽¹⁾:

تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة: فتم إنشاء منطقة التجارة الحرة في مارس 1983م واستمرت حوالي عشرين عاماً، وخلال هذه الفترة ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليارات دولار في عام 1983 إلى 20 مليار دولار في عام 2002م.

1. تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية.
 2. ربط البنى الأساسية بدول المجلس، لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.
- وتماشياً مع المستجدات والتحديات الدولية، أقر المجلس الأعلى في ديسمبر 2001 الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس والتي حلت محل اتفاقية 1983م وعملت على نقل دول المجلس من مرحلة التنسيق والتعاون إلى مرحلة التكامل وفق ما يلي⁽²⁾:

1. إقامة الاتحاد الجمركي: دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ في يناير 2003م وبذلك حل محل منطقة التجارة الحرة، حيث تم الاتفاق على تعريف جمركية موحدة بواقع 5% على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد، وقد تم إعطاء فترة انتقالية من 2003م إلى 2009م للدول الأعضاء حتى تتأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي كاستيراد الأدوية والمستحضرات الطبية واستيراد المواد الغذائية واستمرار الحماية الجمركية لبعض السلع والتحصيل المشترك للإيرادات الجمركية. والجدول رقم 1 يبين تطور إجمالي التجارة البينية لدول المجلس.

(1) 9 الإتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون 1981م، 10/03/2013 :

<http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=7>

(2) 10 الأمانة العامة «المسيرة والانجاز» مركز المعلومات، ط3، سنة 2008، ص57-58/03/2013

<http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=108>

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أن حركة التبادل التجاري بين دول المجلس قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي عرفت تطور حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين دول المجلس 5 مليارات دولار في عام 1981م وقرابة 7 مليار دولار عام 2008م ، كما يلاحظ أيضا التأثير المباشر لقرار إقامة السوق المشتركة حيث بلغ 9 مليار دولار سنة 2011م.

2. إقامة السوق الخليجية المشتركة: دخلت السوق الخليجية المشتركة حيز التنفيذ في ديسمبر 2008م وبذلك حلت محل الاتحاد الجمركي، حيث عملت على تعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين الخليجيين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع للبنوك في الدول الأعضاء.
3. إقامة الاتحاد النقدي⁽¹⁾: تم إنشاء المجلس النقدي 2010م، الذي يعتبر نواة البنك المركزي الموحد.
4. تحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس.
5. التكامل في مجالات البنية الأساسية.

المحور الثالث: السمات الرئيسية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

بالرغم من تمتع دول مجلس التعاون الخليجي بوجود النفط والذي يمكن استخدام عوائده في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنه وكما يتضح من خلال الجدول رقم 2 فإن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي كانت مختلفة بين دول المجلس حيث يلاحظ أن قطر كانت في طليعة هذه الدول وتراوحت هذه المعدلات بين 66, 17% في سنة 2008 و 12, 14% في سنة 2011، بينما كانت الإمارات المتحدة أقل دول المجلس خاصة خلال السنوات الأخيرة. ويلاحظ أيضا تقلب في إجمالي الناتج المحلي من سنة لأخرى وذلك لاعتماد اقتصاديات هذه الدول على النفط كأهم مصدر لإيرادات الحكومة بهذه الدول، ومن الملامح الرئيسية الأخرى أن عدد السكان في ازدياد مستمر.

(1) 11 إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي: 2002-2010، مجلس

التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010 م، 15/ 03/ 2013 :

<http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=388>

كما يلاحظ أن هناك اختلاف في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فتأتي الإمارات في مقدمة هذه الدول تليها السعودية، خلال السنوات الأخيرة تراوحت ما بين 18 مليون دولار و 85 مليون دولار سنة 2011 لكل من السعودية والإمارات المتحدة على الترتيب.

المحور الرابع : الدراسات السابقة

تعددت الدراسات حول اثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على النمو الاقتصادي، فنجد دراسة (Jesus Crespo-Cuaresma & All 2005) التي توضح اثر التكامل الأوروبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل لـ 15 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، وتشير النتائج إلا أن طول العضوية له تأثير إيجابي و كبير على النمو الاقتصادي، على عكس الدراسات التجريبية السابقة التي لم تجد تأثير التكامل الإقليمي على النمو في المدى الطويل، كما تشير هذه الدراسة الى وجود اختلاف بين دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في النمو على المدى الطويل. ودراسة (All 2007 & Djoni Hartono) التي تهدف الى تحليل أثر الاتفاقيات الثنائية الإقليمية ومتعددة الأطراف في اندونيسيا على النمو الاقتصادي والفقر وتوزيع الدخل، باستخدام نموذج التوازن العام (GCGE) وتشير النتائج الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و دخل الأسر، مما يعني أن اتفاقية التجارة الحرة يحتمل أن يكون حلا للحد من الفقر. وتوضح دراسة (Kouassi Hugues KOUADIO 2008) أثر التكتلات الإقليمية في افريقيا على التنمية الاقتصادية والنمو، مع مقارنة فوائد تكامل جنوب و جنوب و التكامل بين الشمال و الجنوب، وتشير النتائج الى انخفاض معدلات النمو في الاقتصاديات الافريقية نتيجة نقص تراكم عوامل الإنتاج وانخفاض الإنتاجية الكلية وضعف التجارة البينية، لذا يجب دعم عملية التكامل من خلال الانتهاء من منطقة التجارة الحرة والقضاء على الحواجز غير الجمركية على التجارة، باعتبار التكامل الإقليمي يعزز من النمو الاقتصادي. و تبحث دراسة (Oswaldo 2009) فعالية التجمعات الإقليمية في افريقيا باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة 1986-2005 من خلال تقييم تكاليف ومنافع العضوية، مع العلم أن القارة الأفريقية تحتوي على عدة اتفاقات إقليمية من بينها COMESA يتألف من 19 دولة و ECOWAS 15 دولة و ECCAS 10 دول و SADC 15 دولة، و ان العديد من البلدان تنتمي إلى أكثر من تجمع وكان الهدف من هذه التجمعات في أفريقيا هو إنشاء

اتحاد اقتصادي يشمل جميع الأفارقة وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي للدول الافريقية. و تبين دراسة (Njoroge Lucas Kamau 2010) وجود علاقة إيجابية بين التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي لكل من COMESA و EAC و SADC بالتزامن مع تحرير التجارة في كل من السلع والخدمات، مما يعني أن التكامل الاقتصادي له تأثير كبير وإيجابي على النمو المستدام. وتوضح دراسة (Douglas Agbetsiaf 2010) ما إذا كان للانفتاح الاقتصادي والتجارة الدولية الأثر على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد للبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا. باستخدام طريقة التكامل المشترك واختبارات السببية ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1970-2007، وتشير النتائج أن انفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان الأعضاء. وتؤكد دراسة (Dirk Willem te Velde 2011) كيفية تأثير التكامل الإقليمي على النمو لـ 100 دولة نامية خلال الفترة 1970-2004 باستخدام نموذج النمو، وتشير النتائج إلى أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة النمو في الدول الأعضاء من خلال زيادة في حجم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك انخفاض في التفاوت بين الدول، وفي الأخير يسلط الضوء على الآثار المتوقعة والمحدودة من التكامل الإقليمي في أفريقيا. و تؤكد دراسة (Nikolaos Efstathiou 2011) أثر توسيع الاتحاد الأوروبي على النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، مع التركيز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية كمحرك رئيسي للاندماج في الاتحاد الأوروبي، بالاعتماد على نموذج النمو الداخلي لـ Solow والتحليل الاقتصادي القياسي للفترة 1990-2010، مع الفصل بين الدول الأعضاء من حيث تاريخ الانضمام، وتشير النتائج الرئيسية للدراسة إلى أن عملية التكامل كان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للأعضاء الجدد وزيادة التجارة بين الأعضاء القدامى.

المحور الخامس: النموذج القياسي

من أجل معرفة ما إذا كان للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي تم إجراء دراسية قياسية من خلال الاعتماد على طريقة التكامل المتزامن.

أولاً: مصادر بيانات الدراسة:

لقد تم استخدام بيانات سنوية لمجلس التعاون الخليجي منذ قيامه سنة 1981 إلى غاية عام 2011 بالرجوع إلى إحصائيات تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADSTAT لكل من الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار الأجنبي المباشر، أما التجارة البينية فقد استخرجت من موقع دول مجلس التعاون الخليجي مع الإشارة إلى أن البيانات هي سنوية و مقاسة بالدولار الأمريكي وتشمل كل دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة واحدة (البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر، السعودية، الامارات المتحدة).

ثانياً: صياغة النموذج:

لتحقيق هدف هذه الدراسة تم تقدير نموذج قياسي يتضمن ثلاثة متغيرات متغير تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ممثلاً للنمو الاقتصادي ومتغيرين تفسيريين هما : التجارة البينية (IntraTrade) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والجدول رقم 3 يوضح نتائج وصف متغيرات الدراسة خلال الفترة 1981-2011.

يشير الجدول 3 إلى أن أعلى قيمة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي كانت في سنة 2011 بينما كانت ادني نسبة له في سنة 1986م، أما بالنسبة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر فبلغت أعلى قيمة له في سنة 2008م بينما كانت أدنى نسبة له في سنة 1998م ما يثبت الأثر الايجابي للتكامل الاقتصادي عليه، أما بخصوص متغير التجارة البينية فكانت أعلى قيمة له في سنة 2011م بينما أدنى نسبة في سنة 1981م ما يوضح كذلك اثر الايجابي للتكامل عليها.

ثالثاً: نتائج الدراسة: ويمكن صياغة النموذج على الشكل الآتي:

$$GDP=f(INTRA\ TRADE, FDI)$$

1- اختبار جذر الوحدة:

تتمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات، باختبار ما اذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious regression).

والمقصود به أن العلاقة بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية تعبر عن علاقة غير حقيقية أو زائفة. وبما أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتميز بخاصية عدم الاستقرار سنقوم أولاً باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها باستخدام اختبار ADF واختبار PP الذي يعتبر كتأكيد لنتائج الاختبار السابق.

أ- اختبار ديكي فوللر الموسع FDA:

أشارت نتائج اختبار ديكي فوللر (ADF) الواردة في الجدول رقم 4 أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند مستوياتها الأولى (level) حيث أن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية عند المستويات 1%، 5%، 10% ومنه قبول الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة، وبالتالي تعتبر السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، وبإعادة نفس الاختبار للفروق الأولى تبين أن المتغيرات جميعها قد استقرت عند المستوى 10% حيث أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ومنه رفض الفرضية العدمية وقبول الفرض البديل وبالتالي استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول هذا يعني أن المقطع معنوي وأن السلسلة لا تشمل على اتجاه عام خطي.

ب- اختبار فيليبس بيرون (PP):

يوضح الجدول رقم 5 نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) في المستوى والفرق الأول للمتغيرات محل الدراسة.

بالنسبة لاختبار فيليبس بيرون يتضح أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى وأنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى. والخلاصة أن السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة (الفرق الأول) ومن تم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

2- اختبار التكامل المشترك لجوهانسن nesnahoJ noitargetnioC tseT:

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الرتبة وهي الرتبة الأولى يمكن دراسة العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل عندها يمكن إجراء اختبار جوهانسن وهذا ما يوضحه الجدول رقم 6.

يتضح من خلال نتائج اختبار جوهانسن قيمتين محسوبيتين (44, 05) و (60, 17) أكبر من القيم الحرجة (29, 74) و (15, 49) على الترتيب عند مستوى 5% مما يدل على وجود علاقتين توازيتين طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة الناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه فان معادلة النموذج تأخذ الصيغة التالية:

$$GDP = 6.321 + 0.621 INTRATRADE + 0.059 FDI$$

توضح معادلة التكامل المشترك أن التجارة البينية الخليجية تأثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل حيث أن قيمة (0, 62) B1 أكبر (0, 05) B2، هذا يعني أن التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي.

3/ نموذج تصحيح الخطأ:

وبعد التأكد كذلك من وجود علاقة تكامل مشترك تأتي الخطوة الأخيرة ألا وهي نموذج تصحيح الخطأ لدراسة السلوك الديناميكي لهذا النموذج وتعديل أي حالة غير متوازنة نحو التوازن في المدى الطويل، وهو ما يبينه الجدول رقم 7.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 7 أن النتائج المتحصل عليها تؤكد وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، حيث أن معامل التحديد يقترب من 1 وهذا ما يفسر أن العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع قوية جدا، كما أن إحصائية ديربن واتسن قوي جدا لأنها محصورة بين 2 و 5، وهذا ما يفسر أن الإنحدار المقدر هو غير زائف.

الخاتمة:

إن المتابع لمسيرة دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التكامل الاقتصادي بينهم يدرك أن هناك التزام من طرف دول المجلس بالوصول إلى أعلى مراحل التكامل ألا وهي إقامة اتحاد نقدي خليجي ذو عملة مشتركة حيث تم في سنة 1983 إقامة منطقة التجارة الحرة وفي سنة 2003 إقامة الاتحاد الجمركي وفي 2008

إقامة السوق المشتركة وفي سنة 2010 إقامة المجلس النقدي الذي يعتبر النواة لبنك مركزي موحد.

و يهدف هذا البحث إلى تقدير وتحليل اثر التكامل الاقتصادي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، ولذلك تم استخدام طرق قياسية تعتمد على إجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية واختبار التكامل المتزامن و من ثم نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1981-2011 بين المتغيرات التالية : الناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر، لسته دول: البحرين و الكويت و عمان وقطر والسعودية و الإمارات العربية المتحدة.

وتبين أن التكامل الاقتصادي بين دول المجلس يساهم في دعم النمو الاقتصادي وهذا ما أكدته النتائج من خلال وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرات، وعليه من الضروري العمل على استكمال مشروع التكامل الاقتصادي للوصول إلى أعلى مراحل وبالتالي الاستفادة من منافعه.

ملحق الجداول:

الجدول رقم 1: إجمالي التجارة البينية لدول المجلس
التعاون الخليجي(صادرات-واردات) مليون دولار

السنة	القيمة
1981	5242 , 3
2003	19785
2008	67335
2011	88466

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات موقع دول مجلس التعاون الخليجي

الجدول رقم 2 : بعض المؤشرات الاقتصادية لدول
مجلس التعاون الخليجي

السنة	المؤشرات	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات العربية المتحدة
1981	عدد السكان (مليون)	372 , 07	1445 , 69	1249 , 85	245 , 74	10440 , 85	1092 , 15
	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	3 , 46	25 , 24	7 , 71	8 , 66	183 , 912	45
	نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنويا %)	-65. 6	18 , 92-	17 , 41	7 , 19	4 , 80	2 , 84
	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	64 , 89	31 , 58	545 , 32	545 , 32	413 , 92	392 , 29
2003	عدد السكان	647 , 16	2126 , 78	2335 , 96	653 , 5	22334 , 37	3400 , 95
	الناتج المحلي الإجمالي	9 , 74	47 , 84	21 , 54	23 , 53	214 , 85	124 , 34
	نمو الناتج المحلي الإجمالي	6 , 77	17 , 32	0 , 35	3 , 49	7 , 66	8 , 80
	الاستثمار الأجنبي المباشر	6719 , 92	383 , 78	2417 , 16	3456 , 06	18512	6604 , 28
2008	عدد السكان	1052 , 35	2548 , 35	2636 , 96	1396 , 06	26166 , 64	6206 , 62
	الناتج المحلي الإجمالي	22 , 14	147 , 39	60 , 56	115 , 02	476 , 94	314 , 84
	نمو الناتج المحلي الإجمالي	6 , 31	4 , 97	12 , 84	17 , 66	4 , 23	3 , 29
	الاستثمار الأجنبي المباشر	14741 , 18	8721 , 63	11680 , 1	17768 , 89	110200	68223 , 83
2011	عدد السكان	1324	2818	2846	1870	28083	7891
	الناتج المحلي الإجمالي	26 , 10	176 , 66	71 , 88	173 , 84	577 , 59	360 , 13
	نمو الناتج المحلي الإجمالي	2 , 10	8 , 16	5 , 44	14 , 12	7 , 05	5 , 19
	الاستثمار الأجنبي المباشر	15934 , 8	10764 , 79	15004 , 94	30477 , 14	186850	85405 , 53

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على موقع صندوق النقد الدولي و تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الجدول رقم 3 : وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ادنى قيمة	اعلى قيمة	المتغير
328503,6	429131,2	155196,0	1365384	GDP
26682,73	16473,65	973,000-	94665,00	FDI
22678,87	21417,12	5242,3	88646	INTRATRADE

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews

الجدول رقم 4 : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع FDA لاستقرار السلاسل الزمنية

الفرق الأول			المستوى			المتغيرات
لا أحد	الزمن والقاطع	القاطع	لا أحد	الزمن والقاطع	القاطع	
***2,21-	***4,15-	***3,05-	2,05	2,26-	1,32	GDP
***2,27-	***2,38-	***3,02-	0,55	2,58-	0,79-	FDI
***1,77-	***3,46-	***3,77-	2,77	1,76-	1,99	INTRATRADE

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews

* مستقرة عند المستوى 1%

** مستقرة عند المستوى 5%

*** مستقرة عند المستوى 10%

الجدول رقم 5 : نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لاستقرار السلاسل الزمنية

الفرق الأول			المستوى			المتغيرات
لا أحد	الزمن والقاطع	القاطع	لا أحد	الزمن والقاطع	القاطع	
***3,33-	***4,15-	***3,21-	1,89	2,57-	1,57	GDP
***5,68-	***6,07-	***5,64-	0,48-	2,40-	1,25-	FDI

INTRATRADE	1,37	1,76-	2,77	***2,77-	***3,46-	***1,77-
------------	------	-------	------	----------	----------	----------

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews

*مستقرة عند المستوى 1%

**مستقرة عند المستوى 5%

***مستقرة عند المستوى 10%

الجدول رقم 6 : نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للفترة (1102-1891)

فرضية العدم	القيمة الحرجة 5%	نسبة الإمكانية العظمى	القيم الذاتية
0=r	29,79	44,05	0,59
1£r	15,49	17,60	0,39
2£r	3,84	3,01	09, 0

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews

الجدول رقم 7 : نتائج نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	الإحصائية t
القاطع	35,58	62,68	-0,56
الاستثمار الأجنبي المباشر	2,27	0,63	3,58
التجارة البينية	14,17	1,11	12,74
متباطئ البواقي	-2,55	0,60	-4,18
معامل التحديد	0,92		
الإحصائية F	90,97		
إحصائية ديربن واستن	2,38		

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews

المراجع:

- Attiat F. Ott, Oswaldo Patino, «Is Economic Integration the Solution to African Development?» International Atlantic Economic Society, May 2009.
- Dirk Willem te Velde, « Regional Integration, Growth and Convergence», Journal of Economic Integration, March 2011.
- Djoni Hartono& All, « Regional Economic Integration and

- its Impacts on Growth, Poverty and Income Distribution: The Case of Indonesia», Working Paper in Economics and Development Studies, N°200702, March 2007.
- Douglas Agbetsiaf, «Regional integration, Trade Openness and Economic Growth : Causality Evidence From UEMOA Countries», International Business& Economics Research Journal, Volume9, Number 10, October 2010.
 - Jesus Crespo-Cuaresma & ALL, «Growth, convergence and EU membership», Applied Economics Journal, Septembre 2005.
 - Kouassi Hugues KOUADIO, «Integration Economique Développement et Croissance», Thèse de doctorat, Université PARIS I .Panthéon Sorbonne, 2008.
 - Nikolaos Efstathiou, « The Impact of the European Union Enlargement on the Member Countries Economic Growth An Econometric Analysis» , Thesis on Economics and Business, Erasmus University Rotterdam, October 2011.
 - Njoroge Lucas Kamau, «The impact of regional integration on economic growth : empirical evidence from COMESA, EAC and SADC trade blocs», American Journal of Social and Management Sciences, 2010.